

لقد شغلت المؤسسة حيزاً معتبراً في كتابات وأعمال الاقتصاديين بمختلف اتجاهاتهم الإيديولوجية (الشرقية والغربية)، باعتبارها النواة الأساسية في نشاط الاقتصادي للمجتمع كما أنها تعتبر عن العلاقات الاجتماعية، لأن العملية الإنتاجية داخلها، أو نشاطها بشكل عام يتم ضمن مجموعة من العناصر البشرية متعاملة فيها بينما من جهة ، ومع العناصر المادية والعناصر أخرى معنوية من جهة ثانية ، كما يشمل تعاملها المحيط. ولكن هذا التعريف التقليدي غير كافي فلقد أدخل العلماء الحديثين عنصراً آخر يهم (المعلومات) الموارد المعلوماتية، ويبيّن هذا التعريف مرتبط بالتعبير الاقتصادي الكلاسيكي للمؤسسة الذي يدور حول العناصر الأساسية وهي رأس المال، اليد العاملة والمواد الطبيعية ، أصبحت المؤسسة حالياً ليس إلا مجموعة من الموارد ، بل مجموعة منظمة ومهيكلة تخضع لمنطق دقيق و لمقاييس محددة من الناحية الهندسية والناحية البشرية، ومن هذا المنطق تصبح المؤسسة منظمة صناعية وإن التنظيم كما بينه العالم Alfred. Mrsball عنصراً أساسياً من عناصر الإنتاج Fayol من الناحية التسيرة في بداية القرن. وتنظم قواعد تسييرها على أساس المعرفة الدقيقة لمساهمة هذه العناصر في تكفة الوحدة المنتجة ، وعلى هذا الأساس تعتبر المحاسبة التحليلية أداة أساسية للتسيير العلمي للمؤسسة ، بعدها كانت مجرد محاسبة تكاليف في بداية القرن تهتم خاصة بالحسابات ، تطورت فأصبحت محاسبة تحليلية تهتم بإبراز ومعرفة مراكز التكلفة لتجهيز التسيير إلى نمو مراكز الربح ، حيث أن معرفة مراكز التكلفة تهدف إلى تقوية المردودية التي أصبحت ضرورة ممكنة في آن واحد بواسطة المحاسبة التحليلية التي تكون حالياً فرعاً من فروع علوم التسيير .

2. أنواع المؤسسات إلى عدة مجموعات وفق معايير متعددة أهمها: أولاً - حسب طبيعة النشاط: تصنف المؤسسات بحسب طبيعة نشاطها إلى نوعين أساسيين: يقوم النوع الأول منها بإنتاج السلع أما الثاني فيقوم بأداء أو تقديم الخدمات على النحو التالي:

1- المؤسسة الإنتاجية: وهي تلك المؤسسات التي تقوم بأداء مهمة إنتاج السلع بغية تلبية حاجيات المجتمع ، فهي تخضع بعض أنواع المواد الأولية لتفجير معين ، بواسطة وسائل التشغيل المتاحة ، وبإشراف وإدارة تنفيذ القوى البشرية وهذا في ظل المعطيات الطبيعية ، وبمعنى آخر فهي - أي المؤسسة - عبارة عن وحدة إنتاجية تقوم بإنتاج السلع المادية عن طريق الاستخراج أو عن طريق تحويل الخصائص الفيزيائية أو الكيميائية للمواد الطبيعية ، وعن طريق التكوير أو التصفية هذه المواد وعزلها عن الشوائب ، وبالتالي جعلها صالحة للاستعمال . وفي تلك المؤسسة التي تناط بها مهمة الخدمات بغية تلبية حاجيات المستهلكين كالمؤسسات التجارية ومؤسسات التأمين . وهي تتطلع بهذه المهمة عبر أو بواسطة وسائل التشغيل مختلفة وبإشراف وتنفيذ القوى العامة (البشرية). ثانياً - حسب الطبيعة القانونية: ترتبط الطبيعة القانونية للمؤسسة وبشكل ملقيتها على اعتبار أن شكل الملكية هي المحدد لنمط القوانين والأنظمة التي تحكم إجراءات قواعد تسييرها . ويتجلّى تصنيف المؤسسة وفق هذا المعيار في ثلاثة أنواع ، على النحو التالي:

1. المؤسسة الخاصة: وهي تلك المؤسسات التي تؤول ملقيتها إلى شخص واحد أو مجموعة من الأشخاص ، كالمشاريع الفردية وشركات الأشخاص والشركات ذات المسؤولية وشركات التضامن وشركات المساهمة. يحدد طرق وإجراءات تسييرها.

2. المؤسسة المختلطة: وهي تلك المؤسسات التي تعود ملقيتها إلى الدولة باسم المجتمع، مثل المؤسسات الوطنية والولائية والبلدية، وتدار وفق قوانين وإجراءات متميزة تحدد قواعد تسييرها.

ثالثاً - حسب الأهمية: ويمكن أيضاً النظر إلى المؤسسات من جهة أهميتها في المجتمع، كحجم المؤسسة ونوعية نشاطها} محلٍّ، وطني ودولي { ويمكن التمييز في هذا الشأن بين المؤسسات الصغيرة والمؤسسات المتوسطة والمؤسسات الكبيرة . كذلك يمكن التمييز بين المؤسسات المنتجة للسلع الأساسية والمؤسسات المنتجة للسلع الكمالية، إلى غير ذلك. تصنف المؤسسات بحسب القطاع الذي تنتهي إليه تبعاً لنشاطها الأساسي، فيتم التمييز بين المؤسسات الزراعية والمؤسسات الصناعية والمؤسسات المالية .

الـ 3. وهناك من يصنف المؤسسات بحسب نشاطها الأساسي إلى قطاع أولى أو أول ، الخ.

أهداف المؤسسة يرتبط نشاط المؤسسة - عادة - بعديد من الأهداف التي تتجلى من خلالها الإستراتيجية المؤسسة في حد ذاتها ومن أهم هذه الأهداف:

1- اتجاه أصحاب الملكية: البحث عن تحسين المردودية {تعظيم الأرباح،

2- اتجاه المستخدمين: يهدف هؤلاء للقيام بنشاط يبرز كفاءتهم ويسهل المراقبة لضمان العمل، وخاصة الترقية الداخلية بالتدريج.

3- اتجاه المستهلك: تنتج المؤسسة استجابة لاحتياجات المستهلكين ويمكن دورها الاقتصادي في محاولة الممازنة بين أهداف قيامها ومتطلبات هؤلاء. للمؤسسة عدة خصائص تمثل فيما يلي:

1- قيام المؤسسة بآداء الوظيفة التي وجدت من أجلها والمتمثلة في الإنتاج.

2- يصعب على المؤسسة خدمة السوق كل، لذلك تقوم بتجزئه السوق أين تكون لها قدرة تنافسية.

3- ملائمة المؤسسة للبيئة التي هي موجودة فيها واستجابتها لها.

4- للمؤسسة شخصية قانونية من حيث امتلاكها للحقوق والصلاحيات ومن حيث واجباتها ومسؤولياتها.

5- وجود المستهلك الفعلي أو المتوقع، لذلك يتعين عليها التقرب أكثر من هذا الأخير بهدف زيادة قدرتها الإنتاجية .

6- خاصية الهيكلة

المتطورة والملائمة: عبارة عن المخطط الذي يرمز للهيكل التنظيمي للمؤسسة والذي يبين لنا مختلف المديريات والمصالح الموجودة بالمؤسسة الاقتصادية 8- كل مؤسسة تسعى لتحقيق أهداف معينة،الأهداف الاقتصادية:- تحقيق الربح لضمان إمكانية رفع رأس المال المؤسسة والبقاء في السوق وتوسيع نشاطها للصعود أمام المؤسسات الموجودة في السوق - الاستعمال الرشيد والعقلاني لعوامل الإنتاج الأهداف الاجتماعية: